مجلة البحوث والدراسات الافريقية ودول حوض النيل
الترقيم الدولي الموحد الإلكتروني ٤٤٥٠ -٢٦٨٢
المجلد ٦ العدد ١ (١٠٣-١٢٣) أكتوبر ٢٠٢٣
Website: https://mbddn.journals.ekb.eg/
E-mail: afr.journal@aswu.edu.eg

التكتلات الإقليمية ودورها في تحقيق التنمية الاقتصادية في أفريقيا

احمد مرزوق داود سالمان التركى[١] , ياسر عبد الحميد دياب[٢] , حسين حسن علي ادم[٢]

[١]قسم السياسة والاقتصاد – معهد البحوث والدراسات الافريقية ودول حوض النيل – جامعة أسوان

[٢]قسم الاقتصاد الزراعي – كلية الزراعة والموارد الطبيعية– جامعة أسوان

© تصدر عن معهد البحوث والدراسات الافريقية ودول حوض النيل – جامعة اسوان – جمهورية مصر العربية

مقدمة:

يعد التكامل الإقليمي سمة أساسية من سمات عملية التنمية الاقتصادية في الدول النامية، وقد أعطت خبرة القارة الأفريقية في الدول النامية في التكامل الإقليمي ميزة كبيرة للجوانب الاقتصادية، ولكن ما لبث أن تحول الاهتمام ليشمل جوانب سياسية وأمنية نظرا لتأثير هذه الابعاد على الهياكل الإقليمية سواء كانت على مستوى القارة ككل أو حتى على مستوى الأقاليم الفرعية بها، وجدير بالذكر أن دول القارة الأفريقية دخلت ميدان التكامل الإقليمي لتحقيق اهداف اقتصادية واضحة أهمها كانت مواجهة الفقر وتعزيز التنمية في القارة باعتبار أن التكامل الاقتصادي من شأنه أن يحسن معدلات التبادل التجاري بين دول القارة بعضها البعض وبينها وبين دول العالم المختلفة، وأن يحقق زيادة الاستثمارات الأجنبية واحراز تقدم تكنولوجي أن يحقق المساواة في توزيع الموارد الاقتصادية، لذلك دعي الاتحاد الافريقي الدول الافريقية واتفق المجتمعون في قمة واجادوجو (مارس ٢٠٠٦)، على اعتماد عدد من التجمعات الأفريقية الإقليمية، تحددت في ثمانية تجمعات رئيسية هي: الكوميسا COMESA، والسادك SADC، والإيكواس ECOWAS، والسين صاد SAD CEN، والإيكاس ECCAS، والإيجاد IGAD، واتحاد المغرب العربي UMA. وتجمع شرق افريقيا (EAC)، ودعم التكامل الاقليمي بينها.

المشكلة البحثية:

على الرغم من ظهور العديد من التكتلات الاقليمية في القارة الافريقية الا ان معظم الدول الافريقية تعاني من انخفاض اهميتها النسبية للتجارة الخارجية العالمية، مما يشير الى وجود معوقات تواجه التكامل الاقتصادي بها.

أهداف الدراسة:

تهدف الدراسة إلى التعرف على دور التكتلات الاقليمية في القارة الأفريقية في تحقيق التكامل الإقليمي، الذي يعد سمة أساسية من سمات عملية التنمية الاقتصادية.

الأسلوب البحثي:

اعتمدت الدراسة على أسلوبي التحليل الوصفي والكمي للتعرف على الاثار الايجابية للتكتلات الاقليمية في تحقيق التكامل الإقليمي والاقتصادي لإفريقيا.

مصادر البيانات:

اعتمدت الدراسة بصفة اساسية على البيانات المنشورة وغير المنشورة والواردة من كل من الجهات المحلية والدولية كبيانات البنك الدولي (تقرير ممارسة أنشطة الأعمال ٢٠١٨)، قاعدة بيانات البنك الدولي، قاعدة بيانات صندوق النقد الدولي (www.inf.org)، موقع التجارة السلعية للأمم المتحدة (comtrade.un.org)، مؤتمر الامم المتحدة للتجارة والتنمية (اونكتاد) تقارير مختلفة، تقارير البنك الأفريقي للتنمية، الدراسات والمراجع العلمية والنشرات المرتبطة بموضوع الدراسة ٠

النتائج البحثية:

- مفهوم التكتلات الإقليمية:

هي تجمعات اقليمية يتم إنشاؤها موجب اتفاق يعد بين عدة دول مختلفة تترابط علاقتها بروابط التضامن والجوار لحماية مصالحها وحفظ السلم والامن الدوليين وفقا للأهداف والمبادئ التي تقوم عليها الأمم المتحدة٠

- العناصر الأساسية الواجب توافرها لقيام التكتلات الإقليمية:

١- أن تكون الدول الأعضاء في المنظمة الإقليمية متجاورة جغرافيا ٠

٢- أن يجمع بين الدول الأعضاء وحدة المصالح الاقتصادية والاجتماعية والسياسية، والتضامن بين تلك الدول المستندة إلى وحدة الجنس أو الثقافة واللغة٠

٣- أن يتم إنشاء المنظمة بموجب دولي لها صفة الاستمرار والدوام٠

٤- أن تكون أهداف ومبادئ المنظمة الإقليمية متفقة مع أهداف ومبادئ الأمم المتحدة ٠

- خصائص التكتل الإقليمي:

يتميز التكتل الإقليمي بعدد من الخصائص منها العضوية في التكتلات الإقليمية اختيارية، تحقيق فكرة التضامن الإقليمي عن طريق التعاون الاختياري وتقييد سيادة الدول الأعضاء في التكتلات لتحقيق المصالح المشتركة، الاهتمام بمصالح الجماعة الإقليمية، فالتنظيم الإقليمي لا يهتم بمصالح فردية بين دولتين أو أكثر إنما بمصالح الجماعة الإقليمية، ويتطلب التنظيم الإقليمي وجود أجهزة خاصة مزودة بسلطات محددة لتحقيق المصالح المشتركة التي يهدف اليها التنظيم الإقليمى٠

- التكامل الإقليمي

مجموعة من الدول المستقلة التي تسعى لإقامة علاقات وثيقة فيما بينها، وتتصرف كما لو كانت دولة واحدة في كثير من أوجه النشاط الإنساني، والتكامل نوعا من التعاون السياسي والاقتصادي لكنه اعمق، والتعاون يكون على اجراءات متعددة وسيطة كالإجراءات والعمليات التجارية بهدف تقريب العلاقات، فان التكامل يؤدى في مرحلة متقدمة إلى توحيد الدول والوصول إلى الاتحاد والتكامل، وجدير بالذكر هناك العديد من التعريفات للتكامل الإقليمي منها، التكامل الاقتصادي الإقليمي عبارة عن تعميق للاقتصاد البيني داخل منطقة التكامل من خلال التجارة البينية الإقليمية، وللاستثمار المباشر وتماثل الإجراءات واللوائح التجارية، وتوحيد الممارسات، ويعتبر التكامل حركة أو

عملية نحو اقامة او توسيع للمؤسسات التجارية الإقليمية القائمة، وتعتبر هذه المؤسسات التجارية من أهم نتائج التعاون التكاملي الناجم عن دور بقية القطاعات على رأسها قطاع المؤسسات السياسية٠

ويتحقق التكامل عندما تتفق مجموعة من الدول من نفس المنطقة أو الإقليم على تشكيل اتحاد اقتصادي بينها، وتتخذ هذه الدول موقفا موحدا ازاء التعريفة الجمركية على الواردات القائمة إليها من غير الدول الاعضاء في الاتحاد الاقتصادي، وتسمح في غضون ذلك بحرية التجارة بين الدول الاعضاء، ويتحقق التكامل الإقليمي حينما يتم ازالة التميز القائم ين السلع والخدمات المنتجة من قبل الدول في التجمع، وتلك المنتجة محليا، وكذلك الحال بالنسبة لحرية انتقال عوامل الانتاج، وهكذا فإن التكامل الإقليمي يعطى الدول الأعضاء في التجمع معاملة تفضيلية، ويتبع تميزا ضد الدول غير الأعضاء، ويظهر ذلك البعد في منطقة التجارة الحرة٠

- شروط التكامل الاقتصادي:

هناك عدة شروط للتكامل أهمها، أن تكون هناك دولة تقوى هذه العملية وتتحمل عبء وتكلفة التكامل بهدف دفعة في أفريقيا، كنيجيريا في غرب أفريقيا، فالتكامل يقتضي التقارب الاقتصادي النسبي أي عدم وجود دولة ثرية جدا تتكامل مع دولة أخرى فقيرة جدا في الإقليم٠

- مراحل التكامل الإقليمي في الجانب الاقتصادي:

١- **منطقة التجارة التفضيلية:** هي أولى مراحل التكامل الاقتصادي وهي مرحلة يتم فيها تخفيض بعض الحواجز الجمركية، ولا تلغى نهائيا ويقود النجاح في عملية التجارة التفضيلية الى المرحلة التالية من التكامل الاقتصادي وهي منطقة التجارة التفضيلية٠

٢- **منطقة التجارة الحرة:** تقيم الدول منطقة التجارة الحرة بناء على اتفاق دولتين على الاقل، وفيه يتم الاتفاق على رفع القيود التجارية لدفع حركة التجارة البينية، ومن تلك القيود التعريفات الجمركية والقيود المفروضة على الحدود الفاصلة بين الدول في الموانئ (البرية، البحرية، الجوية)، وتبقى مثل هذه الاتفاقيات منحصرة داخل منطقة التجمع الاقتصادي، وفي منطقة التجارة الحرة لا تدخل السياسة والعلاقات الخارجية بين كل دول المنظومة والدول الاخرى خارج التجمع٠

٣- **الاتحاد الجمركي:** مرحلة أكثر تقدما عن المرحلة السابقة التي مثلتها منطقة التجارة الحرة ويقوم الاتحاد الجمركي هنا بناء على اتفاق الدول الاعضاء في المنظومة الاقليمية (التجمع الإقليمي)، على تعريفة جمركية موحدة تجاه العالم خارج التجمع الاقتصادي، ويساعد قيام الاتحاد الجمركي تلاشى ظاهرة الانحراف التجاري، والتي تنجم عن اختلاف السياسات التجارية والجمركية للدول الاعضاء٠

٤- **السوق المشتركة:** تتفق الدول الأعضاء في التجمع الاقتصادي على ازالة قيود الحركة المفروضة على عناصر الانتاج نفسها مثل رأس المال والمعدات والمخرجات والعمالة تؤدى هذه العملية، وبالتالي إلى زيادة فوق السوق والميزات النسبية للإنتاج، وتوسعة العمليات الانتاجية وبالتالي نحو الاستثمار المباشر عبر الشركات٠

٥- **الاتحاد الاقتصادي:** وتتفق دول الاعضاء في التجمع التكاملي على تبنى سياسات مركزية، توجه السياسة الاقتصادية في الدول الاعضاء، ويكون لدى دول التجمع الاقتصادي الإرادة على تنفيذ سياسات مالية ونقدية مشتركة، وتحديد معدلات فائدة متفق عليها عبر فترة زمنية مطلوبة وصولا الى اصدار عملة موحدة دليلا على انسجام السياسات السابقة كلها، ويجوز للمواطنين والسلع التحرك بحرية بين الدول الأعضاء في الاتحاد النقدي مما يزيد من الحاجة إلى تنسيق السياسات في سائر المجالات الاخرى، مثل الصحة والتعليم وغيرها بموضوع حماية حقوق الأفراد٠

٦- **الاتحاد السياسي:** يعتبر في نظر مفكري السياسة والاقتصاد هو أعلى مراحل التكامل، وهو أعلى مراحل التكامل وهو اتحاد فيه تتبنى الدول الأعضاء سياسات مشتركة في جميع القطاعات الأخرى بجانب القطاع الاقتصادي ويشمل ذلك قطاع الدفاع والأمن والسياسة الخارجية، وغالبا ما تؤدى الحاجة لتقوية وزيادة التكامل الاقتصادي الى زيادة الرغبة لدى الدول الاعضاء في تنمية التكامل السياسي بحيث تعمل حكومات الدول الاعضاء بشكل أكثر التصاقا ومواءمة بينها٠

- أسباب نجاح التجمعات التكاملية الاقتصادية:

١- تنسيق السياسات الاقتصادية بين الدول الاعضاء، بما في ذلك التشريعات القومية بشكل تدريجي بهدف تحرير التجارة٠

٢- انشاء اجهزة متخصصة تتمتع بصلاحيات مطلوبة لمتابعة تنسيق التعريفات الجمركية والسياسات التجارية ومعالجة المشكلات الضريبية وسياسات الاستثمار وغيرها من الترتيبات٠

٣- انشاء شبكة جيدة للنقل والمواصلات بين دول التجمع التكاملي الإقليمي، وداخل الدول من خلال مشروعات البنية المشتركة، وتؤدى وسائل النقل والمواصلات الى زيادة تواصل شعوب الإقليم وزيادة اعتمادها المتبادل ٠

٤- غرس الثقة بين دول الاعضاء واطمئنان كل منها على نوايا الطرف الاخر (الشريك)، وينطبق هذا على الحكومات وعلى الرأي العام ٠

- مبررات التكامل الإقليمي في أفريقيا:

لقد عرفت إفريقيا تسارعا في حركات الاستقلال، حيث كانت من أواخر مناطق العالم التي تخلصت من روابط الاستعمار القديم، والذي كان له أثر على القارة الإفريقية، بما في ذلك الجانب التعاوني (التكامل)، نظرا لقيامه أثناء الفترة الاستعمارية بخلق بعض التكتلات، كما أن الروابط الثقافية التي نشأت من خضوع بعض الدول لمستعمر واحد، أدى إلى تقاربها بعد الاستقلال، كما أن المشاكل والأوضاع المشتركة والمتشابهة والمرتبطة مجملها بقضايا التنمية الاقتصادية في القارة الإفريقية، دفعت الدول بعد الاستقلال إلى التوجه إلى فكرة التعاون، لأن إقامة هذه التجمعات الاقتصادية عامل جوهري للاستقرار الاقتصادي والاجتماعي في مختلف الدول بالقارة، دون أن ننسى الدوافع السياسية، فالتكامل بين الدول الإفريقية قد يمثل الإستراتيجية المناسبة لمواجهة مشكلات القارة، وقد يكون هو السبيل الأفضل لمواجهة ضغوط العولمة والتخلص من الهيمنة الغربية والاستعمار الجديد، وقد يعد مدخلا أساسيا لتسوية الصراعات القائمة في القارة٠

- المبررات الاقتصادية للتكامل الإقليمي في إفريقيا:

إن معظم الدول الإفريقية تعتبر متخلفة اقتصاديا، وربما ترجع أسباب ذلك لأبشع أنواع الاستغلال من طرف المستعمرين، والذي ترك أثار سلبية على القارة، فقد ظل قرونا عدة ينهب ثروات القارة، بالإضافة إلى وجود قطاع زراعي ضخم يعمل بوسائل بدائية، مما يؤدي إلى إنتاج زراعي ضعيف، مما يلزم تطوير الوسائل والسماح بهجرة الأيدي العاملة إلى المناطق التي تحتاجها، كما أن أكثر من ثلثي دول العالم المصنفة على أنها الأقل نموا والأكثر فقرا تقع في إفريقيا، مما يترتب عليه ضعف القدرة الشرائية لدى المواطنين، مما يؤدي إلى ضيق الأسواق القومية عن استيعاب السلع المنتجة محليا، كما يتخصص معظمها في إنتاج المواد الأولية، مما يجعل التجارة الخارجية ضعيفة لتصدير تلك المواد بأبخس الأثمان، لسيطرة الدول الغربية على الأسواق وفرضها للأسعار، لذلك ينظر إلى التوحد على أنه السبيل إلى تقوية الدول الإفريقية في مواجهة الأسواق العالمية ورفع سعر المواد الأولية، لذلك إن إنشاء سوق مشتركة واحدة بإفريقيا عامل هام لكسر حدة الاحتكارات الأجنبية، بل قد يؤدي إنشاء هذه الأسواق إلى التأثير في اقتصاديات الدول الاستعمارية، بمعنى إخضاع الصناعات الأوروبية التي تعتمد على منتجات الدول الإفريقية للأسعار التي تصنعها هذه الأخيرة، لذلك ناشدت دول الدار البيضاء بإقامة سوق أفريقية مشتركة، مع فتح الباب لجميع الدول الإفريقية للانضمام إليها، خاصة أن الدول الإفريقية هي تصدر خامات متشابهة، ومحاصيل تكاد أن تكون مكملة بعضها البعض، ومن تم كان الاتفاق بينها أجدى لمصالحها وأحفظ لثروتها من أن تغتالها الاحتكارات الأوروبية القوية التي تتحكم في أسعار السوق، فتحرير التجارة بين الدول الإفريقية، بل وحتى بين أعضاء التجمعات الاقتصادية المختلفة في إفريقيا، سيؤدي إلى زيادة التجارة فيما بينها، مما يؤدي إلى تحسين موقف الدول الإفريقية تجاه التكتلات الاقتصادية خارج إفريقيا، دون أن ننسى ضعف القطاع الصناعي وتخلف أدواته الإنتاجية، وكذا قلة رؤوس الأموال وضعف نصيب تلك البلدان من الاستثمار الأجنبي، وهو ما أدى إلى انخفاض الدخل القومي لهذه الدول، وانخفاض نصيب الفرد منه، فرغم أن القارة تستوعب ١٣٪ من سكان العالم لكنها لا تحوز أكثر من ٣٪ من الناتج المحلي الإجمالي العالمي،

وعلى صعيد التجارة العالمية فإن نصيب قارة إفريقيا منها، لم يزد في مطلع الألفية الجديدة عن ٢٪، كما أن القارة هي الأقل فيما يتعلق بنسبة الاستثمار إلى الدخل القومي، قياسا على الدول والمناطق النامية الأخرى في العالم، كما أن نصيب القارة الإفريقية من الاستثمار الأجنبي المباشر لم يزد عن ١٪، بالإضافة إلى مشكلات أخرى دفعت البعض إلى وصف إفريقيا بأنها الخاسر الأكبر في مجرى التطور الاقتصادي والسياسي عبر العقود الثلاثة الأخيرة، زيادة على التدخل الأجنبي المباشر في إدارة سياساتها الاقتصادية، مقابل المساعدات الدولية الضرورية، التي تعطيها الدول الاستعمارية إلى الدول النامية، والتي تنطوي على شروط خاصة منها ما يتعلق بالاقتصاد، ورغم تعدد الأسباب المؤدية إلى ضعف الأداء الاقتصادي، ظلت الطبيعة الانقسامية والتجزيئية للاقتصاد الإفريقي، بمثابة القيد الرئيس أمام نمو القارة، الأمر الذي دفع إلى التوسع السريع في التكامل الإقليمي الفرعي والقاري،

فسعت حكومات الدول إلى تبني خطط اقتصادية للتنمية، اعتبر التكامل الاقتصادي الإقليمي فيها ولو نظريا أحد السبل الأساسية لتحقيق التنمية، نظرا لما يوفره من مزايا تتمثل في:

١- إن الأخذ بمبدأ التكامل الاقتصادي سوف يؤدي إلى توسيع السوق، وبالتالي زيادة الطلب على المنتجات الإفريقية، مما يؤدي إلى استغلال طاقتها ويزيد من شأن الاقتصاد الإفريقي، عن طريق تخفيض تكاليف الإنتاج وزيادة فائض الاستهلاك.

٢- إن التكامل الإقليمي في القارة يلعب دورا أساسيا في بلورة وحدات اقتصادية قادرة على البقاء والاستمرار، لأن عوامل الإنتاج في كل دولة على حدة لا تلبي احتياجات المشروعات الكبرى، وذلك رغم غناء القارة بكثير من الخامات ومصادر الطاقة المختلفة، لذلك إن انتقال عناصر الإنتاج المختلفة، كحرية تنقل الأيدي العاملة ورؤوس الأموال، وحسن استخدام الموارد الاقتصادية والطبيعية والبشرية داخل المساحة الإفريقية الكبرى، سوف يساعد الدول على استغلال طاقتها في التخصص الملائم، والاعتماد على جارتها في سد ما تحتاجه من سلع وخدمات إضافية، وبالتالي تستفيد كل دولة من هذه الدول من مزايا التخصص، وهذا ما يؤدي إلى الاستقرار الاقتصادي الإفريقي في المستقبل.

٣- في غياب الهياكل والأبنية التصنيعية، فيتوقع أن تقدم خطط ومشاريع التكامل الإطار المناسب لحشد الموارد والأسواق، للتمكين من دخول مرحلة التصنيع، ومن هنا يصبح التكامل أداة لخلق التناغم الاقتصادي اللازم بين الدول.

٤- إن حرية انتقال السلع والخدمات بين الدول الأعضاء في العملية التكاملية، تؤدي إلى المنافسة بين المنتجات، وبالتالي على المنتجين تحسين إنتاجيتهم وخفض تكلفة إنتاج الوحدة، عن طريق الترشيد في الإنتاج والتخصص وتقسيم العمل داخل نطاق التكامل، بما يزيد من الكفاءة الإنتاجية للمشروعات الاقتصادية ويحقق الاستغلال الأمثل للموارد.

٥- إن حركة العمالة من المناطق الفقيرة إلى المناطق الأكثر رخاء في نطاق التكامل، وفقا للفرص الاقتصادية والتوظيف، تمثل عاملا للتوسع الاقتصادي للدولة المصدرة للعمالة، لأنه يؤدي إلى تخفيف الضغط على سوق العمل، وتوفر دخل إضافي من خلال تحويلات العاملين بالخارج، كما أن الدولة المضيفة تستفيد من تلك العمالة بخفض كلفة الإنتاج وتطوير إمكانياتها وقدراتها التنافسية .

٦- إن حركة انتقال رأس المال تزيد من احتمالات النمو، حيث يتجه رأس المال إلى حيث أفضل الفرص المالية والاقتصادية، وتتجنب إهدار الموارد النادرة، فالتكامل يحول دون تكرار المشروعات، ويساعد على الاستخدام الأمثل للموارد والأدوات المتاحة، ويعمل على إعادة توزيع الموارد وتوظيفها في نطاق دول الإقليم، بما يساهم في الحد من نزوح رأس المال إلى الخارج، وذلك من خلال استثمار جانب من المدخرات الوطنية في دول الجوار.

وهكذا يعمل التكامل الاقتصادي الإفريقي على خلق مجالات جديدة للعمل في مختلف قطاعات الإنتاج الاقتصادي، وزيادة فرص العمل أمام الأيدي العاملة المدربة، فضلا عن انتقال

رؤوس الأموال من دولة إلى أخرى داخل دول التجمع، لغرض اتساع حجم الأعمال والمشاريع، مما ينجم عنه تحقيق القدر الأكبر من التكافؤ بين مجموع الدول الأعضاء، كما يساعد في الحد من تدهور المركز الخارجي للبلدان الإفريقية على الصعيد الدولي، ويزيد من قدراتها على المساومة مع القوى الاقتصادية الدولية بشأن شروط التبادل الاقتصادي، حيث تتطلب تلك المفاوضات خبراء وموارد تتجاوز في تكاليفها وتنفيذها قدرات الدول الإفريقية فرادى، لذا يعتبر البعض أن التكامل الإفريقي هو أحد السبل للتخلص من التبعية والهيمنة الغربية، فالتجمعات لها إمكانية أفضل للدفاع عن مصالحها، خاصة في ظل الوضع الحالي الذي يعرف ظهور العديد من التكتلات السياسية والاقتصادية في مختلف قارات العالم، فالتكامل لابد من أن ينظر إليه كأمر لازم نظرا لتردي الوضع الاقتصادي، فإن استمرار الأزمة الاقتصادية في البلدان الإفريقية أصبح ظاهرة تستعصي على الحل، وتثير المخاوف من تداعياتها الخطيرة والمؤكدة، مما ترتب عليه تقلص قدرة البلدان الإفريقية على تحقيق التنمية، مما يستوجب من دول القارة الاتجاه نحو تدعيم التعاون والتكامل المشترك، ذلك أن قضية التحرر السياسي والتي انتهت باستقلال دول القارة لا تكتمل إلا بالتحرر الاقتصادي مما يوفر الاستقرار والتنمية لشعوب القارة.

- المبررات السياسية للتكامل الإقليمي في إفريقيا:

لقد كانت الرغبة في تحرير القارة من بقايا الاستعمار أحد دوافع التكامل أو التعاون، فقد كانت هناك مناطق في إفريقيا لا تزال تخضع للاستعمار، كما سعت الدول الإفريقية للابتعاد عن الصراع القائم بين المعسكرين الشرقي والغربي، كما يعتبر ضعف وهشاشة الدول الإفريقية، وعدم قدرتها على الوفاء بالتزاماتها الاجتماعية والاقتصادية والسياسية، أهم وأبرز دوافع التكامل الإفريقي في إفريقيا، خصوصا مع ما أسفرت عنه التطورات الدولية من أثار على دول القارة واقتصادياتها، خاصة تفوق المجتمع الرأسمالي الذي فرض نموذجه الغربي اقتصاديا وسياسيا على البلدان الإفريقية والا تعرضت لضغوط هائلة.

هذه السياسات قد زادت من الضعف، وجعلت الدول الإفريقية عاجزة عن تحقيق مطالب مواطنيها، سواء من الخدمات العامة أو توفير بنى تحتية مقبولة، مما أدى إلى أن تكون دولا غير فاعلة في الصعيد الدولي، وغير قادرة على حماية مصالحها في مواجهة المصالح الاقتصادية الأجنبية، ولا تزال مكونات السياسة الغربية تجاه القارة الإفريقية، تكشف عن الاستغلال والاستنزاف بأشكال جديدة هي جوهر الاستعمار الجديد، فعلى عكس ما حدث عند الاستقلال من سياسات التأميم والسعي لبلورة رأسمالية وطنية، عمدت الدول الإفريقية في أعقاب التحولات التي شهدها النظام العالمي، وتحت وطأة الضغوط الغربية، إلى بيع معظم تلك الأصول حتى الاستراتيجي منها، كنظم الطاقة والكهرباء والماء وغيرها، للقطاع الخاص، حتى الأجنبي منه، الأمر الذي أعاد تعريف الدور الاقتصادي والاجتماعي للدولة، لتدخلها المحدود في الاقتصاد والخدمات الاجتماعية الأساسية، وتزايدت مسؤولية الدول الإفريقية أمام شبكة من المؤسسات الدولية، تعمل لصالح الدول الرأسمالية المتقدمة عل حساب باقي دول العالم.

ومن ثم لم تعد الدول الإفريقية تتمتع بنفس درجة الاستقلالية التي امتلكتها عند استقلالها، بل أصبحت أسيرة للرأسمالية العالمية، مما يجعل أمامها صعوبة لتتجاوب ومطالب جماهيرها أو مصالحها الذاتية، لذا يجب عليها أن تسعى إلى التكامل الإقليمي، باعتباره مدخل أساسي للتعامل مع مشكلات القارة، وقد أكد استطلاع رأي المواطنين على ذلك، كما يرى بعض المختصين في الشؤون والدراسات الإفريقية، أن مظاهر ضعف الدولة الإفريقية التي تجسدها مشكلة الاندماج الوطني في تلك البلدان، قد حملت في طياتها أثار دافعة نحو التكامل الإقليمي في إفريقيا، حيث يرصد الدكتور إبراهيم نصر الدين بعض الانعكاسات الايجابية لتراجع دور الدولة على مساعي وجهود التكامل في القارة الإفريقية، يمكن أن نجملها فيما يلي:

١- إن انهيار مشروع الدولة الوطنية كان له أثر ايجابي ولو بطريق غير مباشر على عملية التكامل الإقليمي، فالدول أدركت عجزها عن مواجهة مشاكل الاندماج الوطني فرادى، وأن التحصن بالسيادة المطلقة ودخولها في صراعات مع الدول المجاورة، لن يحقق الاستقرار السياسي والتنمية الاقتصادية، مما أدى إلى تبني معظم الدول الإفريقية آليات السوق والتحول الديمقراطي، وهو أمر اعتبره البعض شرطا أوليا من شروط قيام ونجاح عملية التكامل الإقليمي٠

٢- يرى البعض أن عمليات التهميش المتزايدة التي خضعت لها إفريقيا، والتي يتوقع أن تزيد، سوف تفضي في المدى البعيد إلى تحقيق نهضة افريقية، ذلك أن الأزمة الإفريقية سوف تؤدي إلى تجريد إفريقيا من نمط التنمية الاقتصادية المفروض من الخارج، ومن نمط الليبرالية السياسية المفضي إلى إقامة أنظمة ديمقراطية زائفة، كما أن انتهاء التنافس والصراع بين الدول الإفريقية، القائم على أسس إيديولوجية منذ انتهاء الحرب الباردة مثل دافعا نحو تحقيق التكامل الإفريقي، كما أن إقامة التجمعات في إفريقيا عامل جوهري في تحقيق الاستقرار الاجتماعي، من خلال إعادة توزيع السكان وخاصة الأيدي العاملة، بما يحقق القدر الأكبر من التناسب بين أعدادهم والموارد المتاحة والممكنة، مما يساعد في القضاء على البطالة والتخفيف من حدة المشاكل الاجتماعية إلى حد كبير، إضافة إلى تحقيق الاستقرار السياسي في مختلف الدول، حيث يوفر إطار لتسوية وحل الصراعات المكلفة، فمثلا يمكن تحويل منطقة البحيرات العظمى إلى منطقة رفاهية اقتصادية، والتخلص من مصادر التوتر والنزاع المتعلقة بالقومية والطائفية، وغيرها من أسس الانتماءات الأولية الضيقة، فالانقلابات أصبحت سمة عامة للسياسة الإفريقية على مدى عقود خلت، فقد عانت خمسة وثلاثون دولة إفريقية جنوب الصحراء من ٢٦٧ حدثا انقلابيا خلال الفترة (١٩٦٠-١٩٩٠)، بمتوسط قدره نحو تسعة أحداث سنويا، وهو ما انعكس سلبيا على مسيرة التنمية في دول القارة، لأن هذه الأحداث يصاحبها عنف وصراعات في عديد من الحالات، مما يؤثر بشكل كبير على القارة من نواحي عدة أهمها:

أ- تقف أمام تبني إستراتيجية تنموية بعيدة المدى، تؤدي إلى تدمير البنية الأساسية الهشة أصلا في إفريقيا

ب- إهدار الموارد الطبيعية حتى في الدول التي لا تشهد هذه الصراعات لتوفير احتياجات اللاجئين٠

ج- تسمح بتدخل أطراف خارجية غالبا تساهم في استمرار الصراعات، وقد أكد استطلاع لرأي المواطنين على أنهم يرون أن التكامل هو مدخل أساسي لتسوية الصراعات القائمة في القارة، فالانقسامات العرقية التي تشهدها كثير من مناطق إفريقيا، أفضت إلى حروب دمرت الاقتصاد والبنية الأساسية الإفريقية، لذلك فإنه يمكن تخفيف حدتها من خلال وضع كيانات إقليمية أوسع.

إن تراجع دور الدولة الوطنية أدى إلى إعلاء قيمة العمل الجماعي لحل مشكلة الاندماج الوطني، والبعد عن وصفها بالمشاكل الداخلية التي لا يجوز لدول الجوار الأخرى التدخل فيها، وقد أخذ هذا التدخل صورتين، تمثلت الأولى في قبول وساطة دول الجوار، مثل وساطة نيجيريا ودور الإيجاد لتسوية مشكلة الجنوب السوداني، أو وساطة جنوب إفريقيا لتسوية مشكلة الاندماج الوطني في الكونغو الديمقراطية وسيراليون.

أما الصورة الثانية تمثلت في قبول التدخل العسكري، إما من جانب الدول فرادى لمواجهة أزمة داخلية، مثل تدخل جنوب إفريقيا وبوتسوانا في ليسوتو، أو التدخل العسكري تحت مظلة تجمع إقليمي، كتدخل الجماعة الاقتصادية لدول غرب إفريقيا في كل من ليبيريا وسيراليون، أو تدخل الاتحاد الإفريقي في دارفور، الأمر الذي يرسخ علاقة التأثير والتأثر بين مسألتي الاستقرار الداخلي والإقليمي، ويؤكد دور التكامل الإقليمي كعامل استقرار في إفريقيا زيادة على أن ظاهرة العولمة أصبحت طاغية على ساحة الحياة الدولية، بما تطرحه من أفكار التحول من النطاق القومي إلى النطاق العالمي أو الكوني، وتجاوز حدود الدولة القومية الاقتصادية منها والثقافية، في ظل انتشار المعلومات بين جميع الأفراد وانهيار الحدود بين الدول، من خلال سرعة التنقل، وزيادة معدلات التشابه بين المجتمعات والجماعات، ومما لا شك فيه أن أفضل سبل لمواجهة العولمة وأثارها على الوحدة الإفريقية هو مزيد من التعاون الاقتصادي بين الدول الإفريقية نفسها، زيادة على ما تفرضه منظمة التجارة العالمية، من إزالة القيود حول حرية انتقال السلع والأموال والأشخاص عبر الحدود، مما يشكل حافزا لعملية التكامل الإقليمي في القارة الإفريقية، وذلك لفتح المجال أمام تحقيق التنمية الاقتصادية الجماعية لشعوب القارة الإفريقية، في ظل عجز الدول الإفريقية فرادى عن ذلك، ومواجهة ضغوط العولمة التي نهدف إلى تعميق الاعتماد المتبادل بين الدول والاقتصاديات القومية، ووحدة الأسواق المالية، وتعميق المبادلات التجارية، وقد أكد استطلاع رأي المواطنين على ذلك، إن الاعتبارات السياسية تؤكد أن هناك حاجة ماسة إلى قيام تجمعات إقليمية قوية، والتي سوف تشكل القوة الأولى القادرة على مواجهة محاولات هندسة القارة من خارجها، وعلى تحقيق الاستقلال اللازم والسلطة لتمثيل شعوبها الإقليمية بالقوة في الاقتصاد السياسي الدولي، لذا إن التكامل يمكن أن يؤدي إلى الاستقرار الاجتماعي والسياسي، ويوفر إطار لحل وتسوية الصراعات من خلال إطار سياسي أرحب تزداد خلاله القدرة على التعامل مع مختلف المشكلات.

- أهم التكتلات في أفريقيا:

١- الإتحاد الجمركي الاقتصادي لوسط أفريقيا (UNDEC):

تأسس عام ١٩٦٤ بين كل من الجابون، تشاد، الكنغو برازفيل، جمهورية أفريقيا الوسطي والكاميرون، وأهدافه تحرير التجارة الإقليمية بين الأعضاء، وتطبيق درجة من التخصص بين أقطار الإتحاد، ولم تحقق هذه التجربة نجاحا بسبب الخلافات بين أعضاء الإتحاد حول مسألة التوزيع العادل لكل من المنافع والخسائر ٠

٢- السوق المشتركة لشرق أفريقيا(EAC) :

أنشئت عام ١٩١٧بين كل من كينيا وأوغندا وتنزانيا وأهدافها تدعيم التجارة بين الدول الأعضاء عن طريق فرض ضريبة تحويلية تفرضها الدول ذات العجز في الميزان التجاري على المنتجات الصناعية الواردة إليها من الدول ذات الفائض في الميزان التجاري، على أن تلغى الضريبة عند بلوغ التوازن في الميزان التجاري، وقد ظهرت بوادر التفكك لهذه السوق خلال الستينات إذ وجدت الدول الأعضاء بعد استقلالها تعارضا في السياسات الاقتصادية التي يمكن أن تتناسب مع أهدافها الاقتصادية الأساسية، وقد تفككت وانهارت تماما عام ١٩٧٨ .

٣- المجموعة الاقتصادية لدول أفريقيا الغربية (ECOWAS):

تأسست عام ١٩٧٥ بين كل من بوركينافاسو، جامبيا، غانا، غينيا، غينيا بيساو، سيراليون وتوجو، وأهم أهدافها تحقيق التنسيق بين سياسات التصنيع وخطط التنمية الصناعية وتبادل الأفراد المهرة من الفنيين والإداريين وفتح مؤسسات التدريب الوطنية أمام مواطني الدول الأخرى الأعضاء والتعاون في تنمية المشروعات المشتركة والاستغلال المشترك للموارد المتوفرة في الغابات والاهتمام بتربية الحيوان وتنمية مصايد الأسماك ٠

٤- منظمة إدارة وتنمية حوض نهر جاجيرا:

أنشئت في أغسطس ١٩٧٧ وتضم بوروندي، تنزانيا، روا ندا وأوغندا، وتهدف للتعاون في مجال الاستخدام الأمثل للموارد المائية والزراعية ٠

٥- هيئة حوض نهر النيجر:

وتضم تسع دول للتنمية والاستخدام الأمثل للموارد المائية لنهر النيجر واقامة علاقات اقتصادية ٠

٦- لجنة حوض بحيرة تشاد:

وتضم أربع دول هي تشاد، الكاميرون، النيجر ونيجيريا وهدفها تنسيق مجالات الإنتاج وازالة الحواجز بين هذه الدول ٠

٧- منظمة استغلال حوض نهر السنغال:

تم إقامة هذه المنظمة عام ١٩٧٣ وتضم خمس دول هي السنغال، مالي، النيجر، موريتانيا وغينيا وهدفها تنمية الموارد المائية وحل الخلافات بهذا الشأن ٠

٨- منظمة نهر جامبيا:

تم إقامة المنظمة عام ١٩٧٨وتضم غينيا، السنغال، جامبيا وناميبيا وهدفها تنمية الموارد المائية لنهر جامبيا ٠

٩- اتحاد المانو:

تم إقامة هذا الإتحاد عام ١٩٨٠ ويضم كل من ليبريا، سيراليون وغينيا وهدفه التكامل الاقتصادي والتحرير التجاري للسلع المنتجة محليا ٠

١٠- منظمة الإيجاد:

وهي منظمة تعمل لتنمية دول حوض النيل ماعدا مصر وتضم تسع دول كلها أعضاء في تكتل" الكوميسا " ولذلك يعد انضمام مصر لتكتل " الكوميسا " هاما لتقوية الروابط بينها وبين هذه الدول عن طريق هذا التكتل.

١١- مجموعة التنمية لدول الجنوب الأفريقي " السادك "(SADC):

أنشئت عام ١٩٩٢ وتضم أربع عشرة دولة معظمها أعضاء بتكتل" الكوميسا " كما أن هناك دولا قد انسحبت من تكتل " الكوميسا " وانضمت إلى هذه المجموعة هي ليسوتو ، موزمبيق وتنزانيا ، وهدف هذه المجموعة تنشيط حرية التجارة وتسعى لإقامة منطقة للتجارة الحرة ويمتد أهدافها إلى محاولة التوافق السياسي والاجتماعي بين أعضائها استنادا لقيم الديمقراطية واقتصاد السوق واحترام حقوق الإنسان وحكم القانون في وجود دولة محورية هامة هي جنوب أفريقيا لما تتمتع به من نفوذ اقتصادي لدى معظم دول الجنوب الأفريقي التي تستفيد من تقديم السلع الغذائية والمنتجات الأخرى من جنوب أفريقيا بأسعار أقل من استيرادها من خارج قارة أفريقيا .

١٢- التكتل الاقتصادي لدول شرق وجنوب أفريقيا " الكوميسا "(COMESA) :

أنشئ هذا التكتل عام ١٩٩٤ ، ويضم في عضويته حاليا بعد انضمام دول وانسحاب دول أخرى ٢٠ دولة هي زامبيا، أوغندا، مالاوي، أنجولا، أرتيريا، بوروندي، جزر القمر، أثيوبيا، كينيا، ناميبيا، رواندا، السودان، سوازيلاند، زيمبابوي، موريشيوس, الكنغو الديمقراطية, سيشيل, جيبوتي, مدغشقر ومصر التي انضمت في يونيو ١٩٩٨ وكانت كل من تنزانيا وليسوتو وموزمبيق قد انسحبت من تكتل الكوميسا، وانضمت إلى تكتلات أخرى في أفريقيا، كما أن الصومال كان عضوا مؤسسا في تكتل الكوميسا، لكن نتيجة الظروف السياسية والحرب الأهلية لم يعد تلقائيا عضوا له مبادلات تجارية مع بقية الأعضاء ولذلك تم استبعاده، ويهدف هذا التكتل إلى تحقيق منطقة تجارة حره بين الدول الأعضاء والتوصل إلى تعريفة جمركية خارجية مشتركة حتى الوصول إلى ما يسمى الجماعة الاقتصادية الأفريقية٠

- تطور عمليات الاندماج والتكامل في المنطقة:

عرفت هذه المنطقة أقدم دعوات التكامل والاندماج على مستوى القارة، وتحديدا يرجع ذلك إلى كوامى نكروما رئيس غانا أول مؤتمر للدول الأفريقية المستقلة عام ١٩٥٨، كما شهدت المنطقة جهودا أخرى للتكامل والاندماج منها:

١- الاتحاد النقدي لغرب أفريقيا:

نشأت بمعاهدة في عام ١٩٦٢ وحل محل الاتحاد النقدي لغرب أفريقيا الفرنسية، وضم سبع دول، ونص على إنشاء بنك مركزي وجهاز مشترك لإصدار النقود، ويصدر البنك عملة دولة غرب

أفريقيا الناطقة بالفرنسية المسماة الوحدة النقدية بالفرنك الأفريقي (CFA)، وذلك اعتمادا على الفرنك الفرنسي الذي يعادل ٥٠ فرنكا إفريقيا٠

فأصبح الفرنك قابلا للتحويل إلى فرنك فرنسي، ثم في عام ١٩٦٧ إلى التحويل إلى أي عملة، حيث كان قد أنشئ بنك مركزي لدول غرب أفريقيا عام ١٩٥٥، وهذا البنك يعتبر جزءا من الاتحاد النقدي لغرب افريقيا، ثم أعيد تسميته وعدلت معاهدة إنشائه عام ١٩٧٣، ووقعت اتفاقية جديدة أعادت تنظيم الاتحاد النقدي لغرب افريقيا عندما تقرر نقله إلى دكار مقر البنك حاليا، ويضم في عضويته كلا من ساحل العاج، بنين، مالي، النيجر، السنغال، توغو وفولتا العليا(بوركينافاسو)، وانشات بنك التنمية لغرب أفريقيا، وحدد مجلس رؤساء الدول والحكومات هدف هذه المؤسسة في انشاء منطقة نقدية موحدة، تضم كل دول إقليم غرب افريقيا، وذلك من خلال استخدام العملات المحلية في التجارة البينية والتحويلات النقدية الاخرى، بهدف ترشيد استخدام الاحتياطي من العملات الاجنبية، وقعت الدول السبع في عام ١٩٩٣، معاهدة بموجبها دمج الاتحاد النقدي مع المجموعة الاقتصادية لغرب أفريقيا ليكونا الاتحاد الاقتصادي النقدي لغرب افريقيا، وقد رسم أهدافا منها اعادة النظر في اقتصاديات دول الاتحاد، والعمل على تنسيق البرتوكول السياسي والنظري عن طريق الهيئات المتخصصة، والعمل على الاسراع بإنشاء المشاريع التكاملية بين أعضاء الاتحاد، لكن التبعية الاقتصادية والفقر لأعضاء الاتحاد والتباين الكبير بين اقتصاديات الدول المنظمة كلها أسباب يكمن ورائها عجز الاتحاد عن تحقيق اهدافه

٢- الاتحاد الجمركي والاقتصادي لدول غرب أفريقيا:

انشئ بمعاهدة وقعتها الدول السبع في عام ١٩٦٦، وحل محل الاتحاد الجمركي السابق الذى تأسس في العام ١٩٥٩، ويهدف هذا الاتحاد الجديد الى المحافظة على العلاقات التجارية المميزة بين الدول السبع، السنغال، مالي، موريتانيا، ساحل العاج، فولتا العليا(بوركينافاسو)، النيجر، وبنين، واقامة تعريفة جمركية مخفضة على التجارة، وزيادة الرسوم على المواد المستوردة، ومن المبادئ الأساسية التي كان يقوم عليها الاتحاد هي:

١- إعفاء التبادل التجاري بين الدول الاعضاء من الرسوم٠

٢- توزيع محصول الضرائب ورسوم الاستيراد بين الدول الاعضاء٠

٣- وضع تعريفة جمركية موحدة خارجية، لكن استمرت دولة في فرض الضرائب على الواردات القادمة من بقية الدول الاعضاء في الاتحاد٠

- المنظمة الأفريقية الملغاشية المشتركة:

ولدت بموجب معاهدة تاناناريف عام ١٩٦٦، لتحل محل سابقتها المنظمة الافريقية والملغاشية للتعاون الاقتصادي، وتلبية الوضع الجديد الذى أوجبه قيام منظمة الوحدة الافريقية، فكان الهدف من إنشائها هو اقامة منظمة سياسية للدول الافريقية الناطقة باللغة الفرنسية، إلا أنها اتجهت منذ عام ١٩٧٤ إلى تدعيم العلاقات الاقتصادية بين الدول الأعضاء، إلا أنها رغم ذلك لم تتمكن منذ تأسيسها من خلق وايجاد علاقات اقتصادية جدية بين الدول الأعضاء بل على العكس فقد شهدت هذه

المنظمة اضطرابا في بيتها التنظيمية، فموريتانيا انسحبت منها عام ١٩٦٥، لأسباب سياسية، ثم اعادت عضويتها عام ١٩٧١، وزئير انسحبت نهائيا بسبب ما ذهب اليه الرئيس مابوتو من أن المنظمة تخضع للاستعمار الجديد، بالإضافة الى صعوبة ربط عملة زئير بالفرنك الأفريقي والكنغو انسحبت عام ١٩٧٢ يسبب توجهها الاشتراكي، وعدم انسجام ذلك مع منحنى تفكير الاعضاء الاخرين في النادي الأفريقي، على حد تعبير المسؤولين في هذه الدولة، كما انسحبت الكاميرون عام ١٩٧٣ وتشاد ومدغشقر عام ١٩٧٤، ويلاحظ أن جميع المحاولات الجارية في غرب أفريقيا للاندماج، كانت تتم بشكل منفصل بين مجموعة الدول الفرانكفونية والدول الانجلوفونية، وكانت النجاحات التي حققتها المجموعة الأولى في هذا المجال أكثر نجاحا، في حين فشلت تجربة الاتحاد الدول الافريقية المؤسس في عام ١٩٦١ بين غينيا ومالي من المجموعة الثانية٠

٤- المجموعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا:

تعتبر الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا من بين أهم المجموعات الفرعية في القارة الافريقية خاصة من حيث عدد السكان الذى يمثل ٢٨٪ من مجموع سكان القارة، وذلك راجع لوجود أكبر دولة افريقية من حيث عدد السكان بها وهي نيجيريا، وتحتل المركز الرابع من حيث الوزن النسبي للإنتاج المحلى بين المنظمات الافريقية العديدة، وتلعب نيجيريا فيه دور الدولة القلب بمساهمتها فيه بحوالي ٥٠٪، واتخذت منظمة الايكواس من مدخل المشروعات المشتركة سبيلا لتحقيق التنمية بين أعضائه، ويمثل هذا التجمع نموذجا للمنظمات النوعية الهادفة لتعزيز التعاون المالي والاقتصادي حيث عرف بتجمع نطاق الفرنك، وقد تأسس في فترة الاستعمار وكان لفشله في ايجاد كيان واحد يضم الدول الاعضاء – من خلال توحيد العملة – أثره الواضح في اعادة النظر فيه من قبل الدول الاعضاء بعد حصول جميع دولها على الاستقلال، اذ تعود الجهود القديمة لإنشاء الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا الى أكتوبر ١٩٦٦، حيث التقى مندوبي ١٤ دولة لبحث مشروع إنشاء تجمع اقتصادي، يضم كل دول الإقليم الغربي من افريقيا، وجاء هذا السعي بمبادرة من اللجنة الاقتصادية لأفريقيا التابعة للأمم المتحدة، والتي هي مقتنعة بجدوى التنمية الاقتصادية، عن طريق التعاون بين دول الإقليم الواحد في القارة، وقد طرح مشروع أنشاء الجامعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا لأول مرة على مستوى رؤساء الدول والحكومات خلال اللقاء الذى جرى في مونروفيا في أبريل ١٩٦٨، وهي الفكرة التي احيتها نيجيريا وتوغو عام ١٩٧٢، بغرض انشاء تجمع اقتصادي لدول المنطقة، فبعد فشل الاتحاد الجمركي الاقتصادي لغرب أفريقيا، قررت الدول الاعضاء إعادة النظر في نموذج التعاون القائم بينها ووضعه على أسس جديدة، تكون أوسع وأكثر فاعلية، ففي عام ١٩٧٢ دعا رئيسا دولتي نيجيريا وتوغو إلى إقامة هذا الاتحاد، في حين كان الرئيس السنغالي لا يؤيد فكرة اندماج اقتصادي لغرب افريقيا يمتد من نواكشوط حتى كينشاسا، وتوجت المبادرات بتوقيع كلا من نيجيريا وتوغو على معاهدة للتعاون الاقتصادي فيما بين الدولتين في عام ١٩٧٢، وقد ارسلت كل من نيجيريا وتوغو دعوة لدول الإقليم للانضمام إلى تنظيم يعزز علاقات التعاون والتكامل الاقتصادي فيما بين دول غرب أفريقيا، فتم التوقيع في ابريل ١٩٧٣ على اتفاقية ابيدجان المنشئة للمجموعة الاقتصادية لغرب افريقيا،

محتفظة بنفس الاعضاء باستثناء بنين فضمت المجموعة ست دول هي بوركينافاسو، كوت ديفوار، موريتانيا، النيجر، السنغال، واصبحت سارية من مطلع عام ١٩٧٤ ، وقد انضمت بنين الى المجموعة لاحقا في عام ١٩٨٤، وتهدف الى تطوير التعاون في مجالات التبادل التجاري والجمارك من خلال تطبيق اتفاقية المعاملة التفضيلية حيث يتم اعفاء المنتجات الصناعية من الضرائب والرسوم الجمركية وتطوير سياستها التعاونية في مجالات الزراعة والنقل والمواصلات، غير أن الاتفاقية لقيت نفورا من بعض الدول منهم نيجيريا والتي قام ممثلون منها بجولة في المنطقة لإقناع الدول لتأسيس الايكواس في صيف ١٩٧٣، وتمثلت هذه الجهود في الحملة الدبلوماسية – الاقناع الأدبي – وتقديم المنح والاعانات للدول الاكثر فقرا في الاقليم، بالإضافة إلى دور الغرفة التجارية النيجيرية في إنشاء اتحاد الغرف التجارية والصناعية والزراعية لغرب أفريقيا، وبعد مداولات طويلة تم التوقيع على المعاهدة التي انشات بموجبها مجموعة جديدة باسم المجموعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا في مايو عام ١٩٧٥، وتعرف بمعاهدة لاجوس، ودخلت حيز التطبيق في يوليو عام ١٩٧٥، وتم التصديق على البروتوكولات الخاصة بها في أول اجتماع لرؤساء الدول والحكومات في نوفمبر ١٩٧٦، واعتبرت منظمة اقليمية تعمل في اطار منظمة الوحدة الافريقية والغرض من انشائها تأسيس سوق مشتركة واتحاد جمركي لتلك الدول وكانت تضم ١٥ دولة هي نيجيريا، مالي، موريتانيا، السنغال، غينيا، غينيا بيساو (الاستوائية)، بوركينافاسو، كوت ديفوار، النيجر، بنين، توجو، غانا، ليبيريا، سيراليون، غامبيا، وقد انضمت جزر الرأس الاخضر، كعضو مراقب في ١٩٧٧، ليصبح عدد الدول ١٦ دولة، تسع منها فرانكفونية، فالبلدان الستة في المجموعة الاقتصادية لغرب أفريقيا والتوغو وبنين وغينيا، وكل هذه الدول ناطقة بالفرنسية، وخمسة بلدان ناطقة بالإنجليزية وهي غامبيا، سيراليون، ليبيريا، غانا، نيجيريا واثنان تتحدثان البرتغالية هما غينيا بيساو وجزر الرأس الاخضر، وتعهدت هذه الدول على العمل من أجل تحرير حركة السلع والأفراد بين دول المجموعة، لتحقيق الارتقاء بالتجارة فيما بينها، وتحقيق الاندماج الاقتصادي في جميع مجالات النشاط الاقتصادي، خاصة الصناعي والنقل والاتصالات والطاقة والموارد الطبيعية والتجارة والمسائل المالية والاقتصادية، والزراعة والعلوم الطبيعية و الجوانب التجارية والنقدية والشؤون الثقافية والاجتماعية، والرفع من مستوى معيشة مواطني الدول الأعضاء لتحقيق النمو والتقدم، وصولا إلى إزالة الحواجز الجمركية على التجارة البينية، وتسهيل انسياب التجارة ورأس المال وانتقال الأشخاص.

– التجمعات الاقتصادية الاقليمية واقامة منطقة التجارة الحرة القارية في أفريقيا:

تعد التجمعات الاقتصادية الإقليمية بمثابة دعامات رئيسية في اقامة منطقة التجارة الحرة القارية في أفريقيا (ACTFTA)، وذلك فقا للتصورات المستهدفة في اطار معاهدة ابوجا السالف الاشارة اليها وقد وضع الاتحاد الأفريقي خارطة طريق لإقامة هذه المنطقة بحلول عام ٢٠١٧، وذلك في اطار قمته العادية رقم(١٨)، المنعقدة في يناير ٢٠١٢ ، على ان يسبق ذلك تحقيق عدة امور، انشاء منطقة التجارة الحرة الثلاثية بين تجمعات سادك، كوميسا، جماعة شرق افريقيا، وفي عام ٢٠١٤ تم انشاء منطقة حرة في اطار التجمعات الاقتصادية الاقليمية الاخرى في ذات العام، وانضمام

الدول الافريقية الواقعة خارج نطاق التجمعات الاقتصادية الاقليمية المعترف بها من قبل الاتحاد الأفريقي الى منطقة التجارة الحرة القارية بحلول عام ٢٠١٧، فضلا عن تحقيق الاندماج لمناطق التجارة الحرة التابعة للتجمعات الاقتصادية الاقليمية في اطار منطقة التجارة الحرة القارية (CFTA)، خلال الفترة (٢٠١٦-٢٠١٥) وبالفعل تم التوقيع على الاتفاقية المنشئة لمنطقة التجارة الحرة الثلاثية في مدينة شرم الشيخ في ١٠ يونيو ٢٠١٥، والتي ضمت في اطارها ٢٦ دولة، وبلغ تعداد سكانها نحو ٦٣٢ مليون نسمة، وبلغ إجمالي مساحتها نحو ١٧.٣ مليون كم^{٢}، كما بلغ إجمالي تجارتها نحو ١.٢ تريليون دولار في ذات العام، وقد قضت بتحرير من ٦٠-٨٥٪ من بنود التعريفة الجمركية بمجرد دخول الاتفاقية حيز التنفيذ، اما النسبة المتبقية يتم التفاوض بشأنها خلال فترة تتراوح ما بين ٥-٨ سنوات، وعلى الرغم من هذا الاطار الزمنى الحاكم لهذه المنطقة، غير أنه تم التأخر في تبنى الاتفاقية المنشئة لها ودخولها حيز النفاذ، حيث تم تبنيها في اطار قمة رؤساء الدول والحكومات للاتحاد الأفريقي، المنعقدة في العاصمة الرواندية (كيجالي)، وذلك خلال الفترة ١٧-٢١ مارس ٢٠١٨، حيث تم التوقيع عليها من قبل ٤٤ دولة، ولكنها دخلت حيز النفاذ في أواخر مايو ٢٠١٩، وذلك بعد استيفاء عدد التصديقات اللازمة (٢٢ تصديق)، في ٢٩ أريل ٢٠١٩، وقد تم الاعلان عن اطلاق المرحلة التشغيلية لها في طار قمة رؤساء الدول والحكومات للاتحاد الأفريقي المنعقدة في نيامي بالنيجر وذلك في ٧ يوليو ٢٠١٩، وتمثل منطقة التجارة الحرة القارية في أفريقيا أحد أكبر مناطق التجارة على مستوى العالم منذ تأسيس منطقة التجارة العالمية في يناير ١٩٩٥، حيث أنها تضم (٥٥) دولة عضو في الاتحاد الأفريقي، ويبلغ إجمالي تعداد سكانهم نحو ١.٢ مليار نسمة في عام ٢٠١٩، ومن المتوقع أن يتضاعف ليبلغ نحو ٢.٥ مليار نسمة بحلول عام ٢٠٥٠، وهذا يعنى أن الدول الأفريقية تشكل قاعدة مستهلكين كبيرة أمام حركة التفاعلات الاقتصادية المختلفة، ويعد تبنى مثل هذه المنطقة خطوة ضرورية نحو انشاء السوق الافريقية الموحدة، وهو ما يشكل دعة قوية لمسار التكامل الإقليمي القاري، وفقا لأجندة الاتحاد الأفريقي ٢٠٦٣ .

ويتمثل الهدف الرئيسي من هذه المنطقة في تعزيز التفاعلات الاقتصادية على المستوى البيني، وذلك من خلال رفع معدلات التجارة الافريقية البينية، اذ تشير الاحصاءات والتقديرات الى ضالة حجم التجارة الافريقية البينية نحو ١٥.٥٪ و ١٦.١٪ من مجمل حجم تجارة افريقيا بباقي الاقاليم الاخرى في العالم، فمثلا بلغ حجم التجارة البينية حوالى ٦٧٪ للقارة الاوربية، ٦١٪ لقارة أسيا، لذا تستهدف هذه المنطقة زيادة معدل التجارة الافريقية البينية بقيمة ٣٤.٦ مليار دولار، او بنسبة ٥٢.٣٠٪ من إجمالي حجم تجارتها الخارجية عام ٢٠٢٢، وذلك وفقا لتقرير التنمية الاقتصادية في افريقيا عام ٢٠١٩، الصادر عن مؤتمر الامم المتحدة للتجارة والتنمية (UNCTAD).

- تقييم أداء التجمعات الاقتصادية الإقليمية في أفريقيا:

يمكن تقييم أداء التجمعات الاقتصادية الاقليمية في تحقيق التكامل الإقليمي على الصعيد الاقتصادي من خلال عدة مؤشرات ولعل من أهمها:

١- مستوى التقدم المحرز بشأن تنفيذ معاهدة أبوجا عام ١٩٩١:

يعد التقدم المحرز من قبل التجمعات الاقتصادية الإقليمية يشأن معاهدة أبوجا بمثابة أحد جوانب تقييم الاداء المرتبط بها، ويمكن القول بوجود ثمة تأخر زمني في دور التجمعات الاقتصادية الاقليمية وتنفيذ مراحل معاهدة أبوجا، وذلك بالمقارنة بالتصورات الزمنية المحددة في هذه المعاهدة على النحو الموضح بالجدول رقم (١)، حيث ان الانتهاء من اقامة منطقة التجارة الحرة والاتحاد الجمركي لكل تجمع كان يفترض ان يتم بحلول عام ٢٠١٧، ولكن فعليا هناك تجمعين أثنين هما اللذان تمكنا من تحقيق هذا الهدف، وهي جماعة شرق أفريقيا والجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا (الايكواس)، بينما تمكن سادك من اقامة منطقة التجارة الحرة دون الاتحاد الجمركي منذ بداية اطلاقه في عام ٢٠٠٩، كما ان هناك ثلاث تجمعات (اتحاد المغرب العربي، الساحل والصحراء، ايكاس)، قامت بالتخطيط لتحقيق هذا الهدف، وتعد جماعة شرق أفريقيا الأكثر تحقيقا للتقدم بشأن تنفيذ مراحل معاهدة ابوجا ١٩٩١، حيث انجزت العديد من المراحل في سبل تحقيق التكامل الإقليمي بين الدول الاعضاء في اطارها، حيث تم التوقيع على البروتوكول المنشئ للاتحاد الجمركي للجماعة في ٢٠ نوفمبر ٢٠٠٩، والذى دخل حيز النفاذ في يوليو ٢٠١٠، كما تبنى البروتوكول المنشئ للاتحاد المالي للجماعة في نوفمبر ٢٠١٣، ٠

جدول رقم (١): التقدم المحرز من قبل التجمعات الاقتصادية الإقليمية بشأن تنفيذ مراحل معاهد أبوجا ١٩٩١

التجمع	منطقة التجارة الحرة	الاتحاد الجمركي	السوق المشتركة	الاتحاد النقدي	الاتحاد السياسي
اتحاد المغرب العربي	(−)	(−)	(×)	(×)	(×)
الساحل والصحراء	(−)	(−)	(×)	(×)	(×)
كوميسا	(√)	(*)	(−)	(−)	(×)
جماعة شرق أفريقيا	(√)	(√)	(√)	(−)	(−)
إيكاس	(−)	(−)	(×)	(×)	(×)
ايكواس	(√)	(√)	(−)	(−)	(×)
إيجاد	(×)	(×)	(×)	(×)	(×)
سادك	(√)	(−)	(−)	(−)	(×)

حيث:

(√): مرحل تم تحقيقها بالفعل، (*): **مراحل أحرز تقدم بشأنها**، (−): **مراحل تم التخطيط لها**، (×): **مرحل لم يتم الخطيط لها** ٠

Source: Unctatd, Economic Development in Africa Report 2019, Made in Africa– Rules for Enhanced Intra – African Trade (New York,2019) Pp.173

٢- واقع التجارة البينية على مستوى التجمعات الاقتصادية الاقليمية:

يعد بمثابة أحد المؤشرات لتقييم أداء التجمعات الاقتصادية الاقليمية، وذلك كونه يعكس حجم التفاعلات والاعتماد المتبادل بين الدول الاعضاء في اطار هذه التجمعات، ويلاحظ أن نحو ٨٠٪ من تدفقات التجارة الافريقية البينية تتم من خلال هذه التجمعات، ونحو ٢٠٪ تتم من خارج إطاره ويمكن القول بتفاوت نسبة التجارة البينية من إجمالي التجارة الافريقية على مستوى التجمعات الاقتصادية الاقليمية، حيث جاء سادك على رأس هذه التجمعات في هذا الصدد خلال الفترتين (٢٠١٢-٢٠١٠) و (٢٠١٦-٢٠١٤)، والتي بلغت نحو ٨١.٥٪ و ٨٤.٩٪ على التوالي، وقد جاءت كوميسا في الترتيب الثاني في هذا الاطار، حيث بلغت هذه النسبة نحو ٦١.٨٪ و ٥٩.٥٪ خلال ذات الفترتين السابقتين، بينما جاء ايكاس في الترتيب الاخير في هذا الشأن حيث بلغت هذه النسبة نحو ٣٣.٩٪ و ١٧.٧٪ خلال الفترتين سالفي الذكر.

جدول رقم (٢): واقع التجارة البينية والافريقية للتجمعات الاقتصادية الإقليمية في افريقيا خلال الفترتين (٢٠١٢-٢٠١٠) و (٢٠١٦-٢٠١٤).

المؤشر	نسبة التجارة البينية من إجمالي التجارة		حجم التجارة البينية مع باقي أفريقيا	
	٢٠١٢-٢٠١٠	٢٠١٦-٢٠١٤	٢٠١٢-٢٠١٠	٢٠١٦-٢٠١٤
اتحاد المغرب العربي	٤٧.٨	٥١.٨	٥٢.٢	٤٨.٢
الساحل والصحراء	٥٢.٦	٥٨.٤	٤٧.٤	٤١.٦
كوميسا	٦١.٨	٥٩.٥	٣٨.٢	٤٠.٥
جماعة شرق أفريقيا	٤٤.٧	٤٨.٣	٥٥.٣	٥١.٧
ايكاس	٣٣.٩	١٧.٧	٦٦.١	٨٢.٣
ايكواس	٤٦.٦	٥٦.٧	٥٣.٤	٤٣.٣
إيجاد	٥٠.٤	٤٩	٤٩.٦	٥١
سادك	٨١.٥	٨٤.٩	١٨.٥	١٥.٥

Source: Unctatd, Economic Development in Africa Report 2019, Made in Africa– Rules for Enhanced Intra – African Trade (New York,2019).

وفيما يتعلق بحجم تجارة التجمعات الاقتصادية الاقليمية مع باقي افريقيا خلال الفترتين (٢٠١٠-٢٠١٢) و (٢٠١٦-٢٠١٤)، فقد شهد تباينا كما هو موضح بالجدول رقم (٢)، حيث جاء ايكاس في الترتيب الأول في هذا الشأن، إذ بلغ حجم تجارته نحو ٦٦.١٪ و٨٢.٣٪ مليار دولار على التوالي خلال الفترتين سالفي الذكر، وتلاه جماعة شرق أفريقيا في هذا الشأن، حيث بلغ حجم تجارتها نحو ٥٥.٣ و٥١.٨ مليار دولار خلال الفترتين سالفي الذكر، وذلك على الرغم من كونه جاء في الترتيب الأول بشأن نسبة التجارة البينية من إجمالي التجارة الافريقية.

ويمكن تفسير تفاوت حجم التجارة الافريقية البينية على مستوى مختلف التجمعات الاقتصادية الاقليمية في ضوء بعض العوامل من قبيل الاختلاف والتباين بشأن مراحل التنمية الاقتصادية والصناعية، درجة التكامل في الهياكل الانتاجية، الاختلاف في وضع العلاقات السياسية بين الدول الاعضاء، المستويات المتفاوتة من الالتزام السياسي من قبل الدول الافريقية بشأن تنفيذ الاتفاقيات الداعمة لعمل التجمعات الاقتصادية الاقليمية.

مما سبق فان هناك ثمة تباين يشأن التقدم المحرز من قبل الدول الافريقية نحو تحقيق التكامل الإقليمي، وهو ما يمكن ان نستدل عليه من خلال تباين مؤشر حجم الصادرات الافريقية البينية للدول الافريقية، حيث يوجد خمس دول افريقية فحسب يزيد حجم صادراتها البينية عن ٥٠٪ في الفترة (٢٠١٧-٢٠١٥)، وهي ايبسواتيني، ناميبيا، زيمبابوي، أوغندا وتوجو، وذلك في المقابل فان تشاد وغينيا واريتريا تأتى على رأس الدول الادنى مساهمة في التجارة البينية خلال ذات الفترة سالفة الذكر، حيث بلغت نحو ٠.٢٪، ٢.٣٪، ٢.٣٪ على التوالي .

٣- أداء التجمعات الاقتصادية الاقليمية وفق مؤشر التكامل الإقليمي الأفريقي:

يكمن أهمية هذا المؤشر في كونه تقييم حالة التكامل الإقليمي وجهود الدول الاعضاء في التجمعات الاقتصادية الاقليمية الثمانية المعترف بها من قبل الاتحاد الافريقى، وينكون من خمس ابعاد رئيسية وهي (التكامل التجاري، البنية التحتية الاقليمية، التكامل الإنتاجي، حرية حركة الافراد، التكامل الاقتصادي الكلى والمالي)، كما تضم ١٦ مؤشر فرعى في اطار هذه الابعاد، وقد تم الاعتماد في اختيار هذه الابعاد والمؤشرات على معاهدة أبوجا لعام ١٩٩١ والاطار التشغيلي لها، ويتدرج هذا المؤشر في قياس التكامل الإقليمي من صفر الى الواحد الصحيح، حيث يشير الصفر الى ادنى مستوى للتكامل، بينما الواحد الصحيح يشير الى أعلى مستوى للتكامل، ويلاحظ تباين أداء التجمعات الاقتصادية وفقا للأبعاد الرئيسية لهذا المؤشر كما هو موضح بالجدول رقم (٣)، حيث جاءت جماعة شرق افريقيا في الترتيب الأول بالنسبة لمؤشر البنية التحتية الاقليمية، بينما جاءت ايكواس في الترتيب الأول بالنسبة لمؤشري حرية حركة الافراد والتكامل الاقتصادي الكلى والمالي خلال ذات العام، ويرتبط هذا التباين بتفاوت أداء الدول الاعضاء في اطار هذه التجمعات بشأن تحقيق أبعاد هذا المؤشر، ويمكن تفسير ذلك في ضوء عوامل عديدة قد يتعلق بعضها بالمزايا التنافسية والطوبوغرافيا والسياسات الاقليمية للدول الاعضاء وغيرها.

كما يلاحظ أن كل تجمع إقليمي يتجاوز المتوسط الخاص بالتجمعات الاقليمية الثمانية، بشأن بعد أو أكثر من ابعاد المؤشر فمثلا يتجاوز هذا المعدل تجمعين اثنين في بعد واحد هما تجمع الساحل الصحراء، وايكاس بالنسبة لبعدي التكامل الاقتصادي الكلى والمالي، في حين يتجاوز هذا المعدل ثلاث تجمعات في بعدين وهم كوميسا لبعدي التكامل التجاري والإنتاجي، ايكاس لبعدي التكامل التجاري والتكامل الاقتصادي الكلى والمالي، ايجاد لبعدي التكامل التجاري والبينية التحتية الاقليمية.

مما سبق يمكن القول على الرغم من أن التجمعات الاقتصادية الاقليمية تعد بمثابة الركائز الرئيسية لتحقيق التكامل والاندماج الإقليمي في افريقيا، انطلاقا من كونها تعد بمثابة الاساس الذى

تبنى عليه مختلف المبادرات القارية المعنية بهذا الشأن وخلق الوصل بين الاتحاد الأفريقي والدول الاعضاء في اطاره لتحقيق أهداف ومقاصد هذه المبادرات، الا اتها لا تزال لم تحقق التقدم المرجو من حيث واقع الاداء المرتبط بها على مختلف المستويات، ولعل ذلك قد يجد ما يفسره في ضوء عدد من التحديات الرئيسية، ولعل من بينها تداخل أو ازدواج بعضوية للدول الافريقية في اطار هذه التجمعات، وهو ما قد يرتب التزامات متناقضة ومتعارضة على كاهل هذه الدول بشكل يعيق التكامل أكثر مما يدعمه٠

جدول رقم (٣): اداء التجمعات الاقتصادية الإقليمية وفقا لمؤشر التكامل الإقليمي الأفريقي لعام ٢٠١٦ ٠

المرحلة	التكامل التجاري	البنية التحتية الإقليمية	التكامل الإنتاجي	حرية حركة الأفراد	التكامل الاقتصادي الكلى
الساحل والصحراء	٠.٣٥٣	٠.٢٥١	٠.٢٤٧	٠.٤٧٩	٠.٥٢٤
كوميسا	٠.٥٧٢	٠.٤٣٩	٠.٤٥٢	٠.٢٦٨	٠.٣٤٣
جماعة شرق أفريقيا	٠.٧٨٠	٠.٤٩٦	٠.٥٥٣	٠.٧١٥	٠.١٥٦
إيكاس	٠.٥٢٦	٠.٤٥١	٠.٢٩٣	٠.٤٠٠	٠.٥٩٩
إيكواس	٠.٤٤٢	٠.٤٢٦	٠.٢٦٥	٠.٨٠٠	٠.٦١١
إيجاد	٠.٥٠٥	٠.٦٣٠	٠.٤٣٤	٠.٤٥٤	٠.٢٢١
سادك	٠.٥٠٨	٠.٥٠٢	٠.٣٥٠	٠.٥٣٠	٠.٣٩٧
اتحاد المغرب العربي	٠.٦٣١	٠.٤٩١	٠.٤٨١	٠.٤٩٣	٠.١٩٩
المعدل في التجمعات الاقتصادية الاقليمية الثمانية	٠.٥٤٠	٠.٤٦١	٠.٣٨٤	٠.٥١٧	٠.٣٨١

Source: united nation, Africa regional integration index report,2016, Addis ababa,2016, p16.

ويضاف الى ذلك التفاوت الملحوظ في قدرات القوة الوطنية الشاملة للدول الاعضاء في اطار هذه التجمعات وذلك على نحو قد ادى الى هيمنة دولة أو أكثر على القرارات السياسية، ولذا تتباين رؤى الدول الاعضاء المتعلقة بدوافع تحقيق التكامل الإقليمي ما بين ثلاث افترابات رئيسية هي الهيمنة، الشراكة و والهيمنة التشاركية، فضلا عن تغلغل النفوذ الخارجي ومنظومة المصالح الذاتية المرتبطة به وتحكمه في شبكة التفاعلات الاقليمية التعاونية بين الدول الاعضاء، في اطار هذه التجمعات وذلك بفعل استمرار الروابط الاستعمارية التقليدية في مرحلة ما بعد الاستقلال وهو ما ادى الى غياب تطوير الاستراتيجيات الوطنية للتصنيع والاعتماد على تصدير المواد الاولية على نحو أثر سلبيا على استقلالية القرارات الافريقية.

وفي ضوء ما سبق توصى الدراسة:

١- توسيع تجربة التكتلات الإقليمية لتشمل كل أقاليم القارة وصولا إلى التكامل الإفريقي لكل القارة حتى يتم التوصل إلى الولايات الإفريقية المتحدة.

٢- تجاوز السلبيات والمعوقات التي تواجه التكتلات الإقليمية حتى يتسنى لها القيام بأدوارها.

٣- بناء علاقات سياسية وخارجية تقوم على أسس حسن الجوار بين الدول وسياسة عدم التدخل في الشأن الداخلي لتحقيق الأهداف التكتلات الإقليمية.

المراجع:

١- البشير الكوت، " **المنظمات الإقليمية الفرعية في أفريقيا- دراسة لأبرز المنظمات** "، الطبعة الأولى، المركز العالمي لدراسات وأبحاث الكتاب الأخضر، ليبيا، ٢٠٠٨ .

٢- البنك المركزي المصري، المجلة الاقتصادية، " **التجمعات الاقتصادية وصور التعاون الاقتصادي في قارة أفريقيا** "، المجلد (٣٢)، العدد (٢)، القاهرة، ١٩٩٢ .

٣- أحمد طاهر، " **أفريقية في** مفترق **الطرق** "، الدار المصرية للتأليف والترجمة، مصر، ١٩٦٥.

٤- أحمد حجاج، " **تأثير العولمة على الوحدة الأفريقية** "، من كتاب أفريقيا بين الواقع والتحديات، الجمعية الأفريقية، مصر، ٢٠٠٤ .

٥- أمين أسبر، " **مسيرة الوحدة الأفريقية** "، دار الكلمة للنشر، الطبعة الثانية، لبنان، ١٩٨٣ .

٦- بدر حسن الشافعي، " **تسوية الصراعات في أفريقيا، نموذج الايكواس** "، الطبعة الأولى، دار النشر للجامعات، مصر، ٢٠٠٩ .

٧- خالد مفتاح أحمد الطاهر الشريف، " **جدلية العلاقة بين الاتحاد الافريقي والعولمة** "، رسالة ماجستير، معهد البحوث والدراسات العربية، قسم الدراسات السياسية، جامعة الدول العربية، ٢٠٠٩ .

٨- رحاب عثمان محمد عثمان، " **الجماعة الاقتصادية لدول غرب افريقيا** "، دورية أفاق أفريقية، المجلد (٢)، العدد (٧)، ٢٠٠١ .

٩- صلاح الدين حسن السيسي، " **النظم والمنظمات الإقليمية والدولية** "، الطبعة الأولى، دار الفكر العربي، مصر، ٢٠٠٧ .

١٠- عادل سيد على عبد الرازق، " **دور منظمة الوحدة الأفريقية في مواجهة المشكلات الاقتصادية في أفريقيا خلال الفترة ١٩٦٣-١٩٩٣** "، رسالة دكتوراة، معهد البحوث والدراسات الأفريقية، قسم النظم السياسية والاقتصادية، جامعة القاهرة، ١٩٩٧ .

١١- عبد السلام نوير، محمد عاشور، " **التكامل الإقليمي في أفريقيا، دراسة ميدانية** "، الطبعة الأولى، معهد البحوث والدراسات الأفريقية، جامعة القاهرة، مصر .

١٢- عادل عبد الرازق، " **المنظومة الافريقية ومبادرة الشراكة الجديدة للتنمية في أفريقيا، النيباد بين النظرية والتطبيق رؤية مستقبلية** "، الهيئة المصرية العامة للكتاب، مصر، ٢٠٠٦ .

١٣- محمد عاشور، أحمد على سالم، " **التكامل الإقليمي في أفريقيا، رؤى وآفاق**"، الطبعة لأولى، معهد البحوث والدراسات الأفريقية، جامعة القاهرة، ٢٠٠٥ .

١٤- مسعود عمر مسعود، " **تجمع دول الساحل والصحراء الواقع الجيوستراتيجى وأفاق التعاون، دراسة في الجغرافية السياسية "**، الطبعة الأولى، دار الكتب الوطنية، ليبيا، ٢٠٠٨ .

١٥- محمد الجبالي، " **السوق الأفريقية المشتركة بين السياسة والاقتصاد** "، معهد الدراسات الافريقية، جامعة القاهرة

١٦- محمد المجذوب، " **النظرية العامة والمنظمات العالمية والاقليمية المتخصصة** "، الطبعة التاسعة، منشورات الحلبي الحقوقية، لبنان، ٢٠٠٧ .

Regional Blocs and Their Role in Achieving Economic Development in Africa

Ahmed Marzouq Dawood Salman Al-Turki
PhD student at the African Research and Studies Institute - Aswan University

Dr. Hussein Hassan Ali Adam
Assistant Professor of Agricultural Economics Faculty of Agriculture - Aswan University

Prof. Dr. / Yasser Abdel Hamid Abdel Rady
Professor of Agricultural Economics and Dean of the Faculty of Agriculture and Natural Resources - Aswan University

Summary

Regional integration is a fundamental feature of the economic development process in developing countries. The experience of the African continent in developing countries in regional integration has given a great advantage to the economic aspects, but soon the attention has shifted to include political and security aspects due to the impact of these dimensions on regional structures, whether they are on The level of the continent as a whole or even at the level of its sub-regions, and it is worth noting that the countries of the African continent entered the field of regional integration to achieve clear economic goals, the most important of which were confronting poverty and promoting development in the continent, given that economic integration would improve the rates of trade exchange between the countries of the continent and between them. And between the different countries of the world, and to achieve an increase in foreign investment and make technological progress to achieve equality in the distribution of economic resources. Therefore, the African Union was invited to the African countries and those gathered at the Ouagadougou Summit (March 2006) agreed to adopt a number of regional African groupings, which were defined in eight major groupings. They are: COMESA, SADC, ECOWAS, CEN SAD, ECCAS, IGAD, and ETA. D. Maghreb UMA. The East African Community (EAC), supporting regional integration, including.

In light of the above, the study recommends:

1- Expanding the experience of regional blocs to include all regions of the continent, leading to African integration for the whole continent until the United States of Africa is reached.
2- Overcoming the negatives and obstacles facing regional blocs in order for them to fulfill their roles.
3- Building political and external relations based on the foundations of good neighborliness between countries and a policy of non-interference in internal affairs. Achieving the goals of regional blocs.